

وبهذا يظهر لك الجواب عن قوله ثانياً "إن الحكم للرافع يكون حيث لم يكن ترجيح للمرسل بوجه ما، وههنا ليس كذلك، فإن الذين أرسلوه هم كثير وحفاظ، فهم فوق ذلك" اهـ. فقد عرفت في قول النووي إن كثرة المرسلين وزيادة حفظهم لا ترجح جانب الإرسال إذا كان الواصل ثقة، بل الصواب أن الحكم للرافع والواصل سواء كان أكثر أو أقل في الحفظ والعدد.

وما قيل "إن إسماعيل بن عياش قد وافق الجماعة في الإرسال مرة، فيرجح صنيعهم على صنيعة". قلت: هذا ليس من القدر في شيء قال في الجوهر النقي: "رواه الدارقطني من جهة محمد بن المبارك حدثنا ابن عياش حدثني ابن جريج وهو عبد العزيز عن أبيه قال عليه السلام: إذا قاء أحدكم في صلاته أو قلنس، الحديث، وقال ابن جريج: وحدثني ابن أبي مليكة عن عائشة عن النبي ﷺ مثله، وأسند الدارقطني أيضاً من جهة محمد بن الصباح حدثنا ابن عياش بهذين الإسنادين جميعاً ونحوه، ومن رواه بالإسنادين جميعاً عن ابن عياش الربيع بن نافع وداود بن رشيد، فهذه الروايات التي جمع فيها ابن عياش بين الإسنادين أعنى المرسل والمسند في حالة واحدة مما يبعد الخطأ عليه، فإنه لو رفع ما وقفه الناس ربما تطرق الوهم إليه، فأما إذا وافق الناس على المرسل وزاد عليهم المسند فهو يشعر بتحفظه وتثبته" اهـ (٣٩: ١).

فإن قيل: إن إسماعيل ثقة في ما يرويه عن الشاميين، دون ما يرويه عن أهل الحجاز، قلت: إن الزيلعي اعتمد في تصحيح هذا الحديث على قول من وثقه مطلقاً، قال في الجوهر النقي: "وإسماعيل وثقه ابن معين وغيره، وقال يعقوب بن سفيان: ثقة عدل، وقال يزيد بن هارون: ما رأيت أحفظ منه^(١)" اهـ فالحق أن كلام الزيلعي لا يمكن رده بعد تسليم كون ابن عياش ثقة مطلقاً، والله أعلم وعلمه أتم وأحكم.

تمة:

حكى البيهقي عن الشافعي أنه حمل الوضوء المذكور في هذا الحديث وفيما